باب العلوم السياسية والقانون:

بين الطائفية والحراك الثوري: قراءة مقارنة في التحولات العربية (دراسة حالة العراق والبحرين)

Between Sectarianism and Revolutionary Protest:

A Comparative Analysis of Arab Transformations

The Case of Iraq and Bahrain

بقلم الطالب: نواف عبدو حمية

Prepared by: Nawaf Abdo Hamieh

طالب دكتوراه – تخصص علوم سياسية – الجامعة الإسلامية كلية العلوم السياسية والإدارية

والدبلوماسية– قسم العلاقات الدولية

PhD candidate – political science – Islamic university – faculty of political and administrative sciences – department of international relations and diplomacy

salyhamieh@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/2/10 تاريخ القبول: 2026/2/20 تاريخ النشر: 2026/3/25

ملخص الدراسة :

تناول هذا البحث ظاهرة تطييف الحراك الشعبي من خلال دراسة مقارنة بين حالتي العراق والبحرين في الفترة الممتدة بين (2003-2015). تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الطائفية ليست مجرد انعكاس لبنية اجتماعية صلبة، بل هي أداة سياسية وظيفية تتشكل نتاج التفاعل بين بنية الدولة، وأنماط الحكم، والتدخلات الإقليمية. وقد خلصت النتائج إلى أن الطائفية في العراق اتخذت طابعاً «مؤسسياً» داخل بنية الدولة القائمة على المحاصصة ، بينما برزت في البحرين كأداة «وظيفية» في سياق الصراع على الشرعية والمطالب الإصلاحية ضمن دولة مركزية. وتؤكد الدراسة في ختامها على ضرورة بناء أطر وطنية جامعة لتجاوز الانقسامات على الهوية.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، التحولات السياسية، التحول الديمقراطي، الحراك الشعبي العربي، النظم السياسية العربية.

Abstract:

This research examines the phenomenon of “sectarianization” of popular movements through a comparative study of Iraq and Bahrain between 2003 and 2015. The study is based on the hypothesis that sectarianism is not merely a reflection of a rigid social structure, but rather a functional political tool shaped by the interaction between state structure, governance patterns, and regional interventions. The findings conclude that in Iraq, sectarianism took on an “institutional” form within a state structure built on sectarian quotas (Muhasasa). In contrast, in Bahrain, it emerged as a “functional” tool within the context of struggles over legitimacy and reform demands under a centralized state. Finally, the study emphasizes the importance of building inclusive national frameworks to overcome identity-based divisions.

Keywords: Arab spring, political transformations, democratic transition, Arab popular movements, Arab political systems

المقدمة :

شهدت المنطقة العربية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات سياسية واجتماعية عميقة، بلغت ذروتها مع موجة

الاحتجاجات الواسعة التي عُرفت بـ«الثورات العربية». وقد ترافقت هذه التحولات مع تصاعد غير مسبوق لخطابات الهويّة الفرعية، ولا سيّما الطائفية، التي أصبحت عنصرًا مركزيًا في تفسير مسارات بعض الحراكات الشعبية، سواء من حيث التعبئة أو من حيث مآلات الصراع السياسي.

تطرح العلاقة بين الطائفية والحراك الشعبي إشكالية نظرية ومنهجية معقّدة، إذ يصعب الحسم فيما إذا كانت الطائفية انعكاسًا لبنية اجتماعية متجذّرة، أم نتيجة مباشرة لتحوّلات سياسية مؤسسية وتدخلات إقليمية ودولية أعادت تشكيل المجال العام وحدود الصراع. كما يزداد هذا التعقيد في الحالات التي تشهد تداخلًا بين المطالب الاجتماعية المشروعة وخطابات التعبئة ، مما يجعل توصيف الحراك بين «ثوري» و «طائفي» أمرًا إشكاليًا.

تُعد حالتا العراق والبحرين من أكثر النماذج العربية دلالة على هذا التداخل. فالعراق، منذ عام 2003، شهد إعادة تشكيل جذري لبنية الدولة على أساس المحاصصة الطائفية، في ظل احتلال خارجي مباشر وتدخلات إقليمية متشابكة، مما أفرز أنماطًا متعدّدة من الحراك الاجتماعي والسياسي. في المقابل، عرفت البحرين حراكًا شعبيًا واسعًا عام 2011، اتّسم بحضور واضح للخطاب الطائفي ضمن سياق إقليمي شديد الحساسية، مرتبط بتوازنات الخليج العربي والصراع الإقليمي الأوسع.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أنّ تطييف الحراك الشعبي ليس معطًى ثابتًا أو حتميًا، بل هو نتاج تفاعل مركب بين بنية الدولة وآليات إدارة التنوع وأنماط التدخل الخارجي وطبيعة الفاعلين السياسيين ومن هنا تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية مقارنة تسهم في فهم كيفية تشكل الطائفية داخل الحراك بدل الإكتفاء بتوصيفها أو التعامل معها كسبب بديهي للصراع

المفاهيم والتعريفات الإجرائية :

تتبنى هذه الدراسة مجموعة من التعريفات الإجرائية لتأطير تحليل حالتي العراق والبحرين وضمان دقة التناول العلمي :

الطائفية :(Sectarianism) تُعرف إجرائياً بأنها «عملية توظيف سياسي واجتماعي للهويات الفرعية»، حيث تُستخدم كأداة للتعبئة أو كآلية مؤسسية لتوزيع السلطة والموارد، وليست مجرد انعكاس لانقسامات دينية قديمة.

الحراك الشعبي :(Popular Movement)

هو فعل جماعي احتجاجي ينطلق من القاعدة الاجتماعية، يهدف إلى المطالبة بتغييرات سياسية أو اقتصادية أو خدمية، ويتخذ أشكالاً سلمية كالتظاهر والاعتصام.

تطييف الحراك: (Sectarianization)

هو المسار الذي يتم من خلاله تحويل مطالب الحراك من طابعها الوطني العام إلى إطار هوياتي ضيق، نتاج تفاعل بين استراتيجيات السلطة وآليات إدارة التنوع.

بنية الدولة: (State Structure)

يقصد بها القواعد والمؤسسات التي تحدد شكل نظام الحكم (سواء كانت قائمة على المحاصصة أو المركزية) وكيفية استجابتها للمطالب الشعبية.

العامل الخارجي:(External Factor)

يشمل كافة التدخلات الإقليمية والدولية التي تتفاعل مع البنى الداخلية، سواء كانت «تفكيكية» أو «ضابطة ومحتوية» لمسارات الاحتجاج

إشكالية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية تتمثّل في فهم العلاقة بين بنية الدولة والتدخلات الإقليمية من جهة، وتطييف الحراك الشعبي في بعض السياقات العربية من جهة أخرى، ولا سيّما في كل من العراق والبحرين. ففي ظل التحولات السياسية التي شهدها العراق منذ عام 2003، والبحرين منذ عام 2011، يبرز تساؤل أساسي حول كيفية تأثير بنية الدولة وأنماط الحكم والتدخلات الخارجية في إعادة تشكيل الحراك الشعبي وتحويله، في بعض الحالات، من حراك ذي مطالب اجتماعية ووطنية عامة إلى حراك مشحون بخطابات طائفية.

ويتفرّع عن هذا التساؤل المركزي تساؤلات تحليلية تتعلق بدور أنماط الحكم وإدارة التنوّع في تشكيل الخطاب الطائفي داخل الحراك، وبكيفية اختلاف تأثير العامل الخارجي في العراق عنه في البحرين من حيث الأدوات والنتائج، فضلًا عن التساؤل حول مدى إمكانية اعتبار الطائفية أداة سياسية تُستخدم في الصراع على السلطة أكثر من كونها انعكاسًا مباشرًا لبنية اجتماعية متجذّرة. وتعالج الدراسة هذه الإشكالية ضمن إطار زمني يمتد من عام 2003 إلى عام 2015، بوصفه مرحلة مفصلية في تشكّل مسارات الحراك والطائفية في البلدين.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى

إلى تجاوز المقاربات التفسيرية الأحادية التي تُرجع الطائفية إمّا إلى العامل الخارجي فقط، أو إلى البنية الاجتماعية وحدها، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تحليلية مقارنة تُبرز التفاعل بين العوامل البنيوية والسياسية والإقليمية. كما تكتسب الدراسة أهميتها من محاولتها الإسهام في فهم أعمق لمسارات الحراك الشعبي في المجتمعات المتعدّدة، وما يرافقه من تحديات تتعلق بالهوية الوطنية وبناء الدولة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

تحليل العلاقة بين بنية الدولة وتطييف الحراك الشعبي في كل من العراق والبحرين.

تفسير أوجه التشابه والاختلاف في مسارات الحراك بين الحالتين.

إبراز دور التدخلات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل الخطاب الاحتجاجي.

المساهمة في النقاش الأكاديمي حول الطائفية بوصفها أداة سياسية في سياق التحولات العربية.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات، أبرزها أن ضعف بنية الدولة وآليات إدارتها للتنوّع يسهم في تعزيز تطييف الحراك الشعبي، وأن أنماط الحكم تلعب دورًا وسيطًا في تحديد درجة حضور الطائفية داخل الحراك، كما أن التدخلات الإقليمية لا تُنتج نتائج متشابهة، بل تتفاعل مع البنية الداخلية لكل دولة بطرق مختلفة. وتفترض الدراسة، أخيرًا، أن الطائفية في الحراك الشعبي تمثّل أداة سياسية وظيفية أكثر من كونها انعكاسًا مباشرًا لبنية اجتماعية ثابتة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة منهج دراسة الحالة المقارنة، من خلال تحليل حالتي العراق والبحرين، بهدف تفسير تباين مسارات تطييف الحراك الشعبي في كل منهما. وتستند الدراسة إلى تحليل نوعي لمصادر ثانوية موثوقة، تشمل وثائق رسمية، وخطابات سياسية، وتقارير دولية، ودراسات أكاديمية، وذلك في ظل غياب العمل الميداني. مركّب بين بنية الدولة، وآليات إدارة التنوّع، وأنماط التدخل الخارجي، وطبيعة الفاعلين السياسيين. ومن هنا، تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية مقارنة تُسهم في فهم كيفية تشكّل الطائفية داخل الحراك، بدل الاكتفاء بتوصيفها أو التعامل معها كسببٍ بديهي للصراع.

الفصل الأول : الطائفية والحراك الشعبي في العراق

أولاً: بنية الدولة العراقية بعد عام 2003

شهد العراق، منذ عام 2003، تحوّلًا جذريًا في بنية دولته السياسية، تمثّل في إعادة تشكيل النظام السياسي على أساس المحاصصة الطائفية وقد أُعيد تنظيم مؤسسات الدولة، بما فيها السلطة التنفيذية والتشريعية والأمنية، وفق منطق توزيع السلطة بين المكوّنات العراقية، بدلًا من منطق المواطنة أو الكفاءة المؤسسية. أسهم هذا التحوّل في إضعاف الهوية الوطنية الجامعة، وفتح المجال أمام صعود الهويات الفرعية بوصفها أدوات أساسية للوصول إلى السلطة

لم يكن هذا التحوّل نتيجة ديناميات داخلية فقط، بل جاء في سياق احتلال عسكري خارجي مباشر، رافقته تدخلات إقليمية ودولية كثيفة، أدّت إلى إعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية، وإعادة رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع، على نحو جعل الانتماء الطائفي أحد أهم محددات الفعل السياسي.

ثانيا: الطائفية بوصفها أداة سياسية

في هذا السياق، يمكن ملاحظة أن الطائفية في العراق لم تظهر بوصفها تعبيرًا تلقائيًا عن انقسامات اجتماعية متجذّرة، بل كأداة سياسية جرى تفعيلها ضمن عملية بناء النظام الجديد. فقد اعتمدت القوى السياسية الصاعدة على خطاب طائفي لتعبئة قواعدها الاجتماعية، وتبرير مشاركتها في نظام المحاصصة، وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ضمن مؤسسات الدولة.

أدّى هذا الاستخدام الوظيفي للطائفية إلى تحويل الخلافات السياسية إلى صراعات على الهوية، ما انعكس في ارتفاع مستوى العنف الرمزي والمادي، ولا سيّما في المناطق ذات التركيبة السكانية المختلطة. كما أسهم في إضعاف الثقة بين مكوّنات المجتمع، وتقويض فرص بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على أسس وطنية جامعة.

ثالثا: الحراك الشعبي وتحولاته

على الرغم من هيمنة الخطاب الطائفي في السنوات الأولى بعد 2003، شهد العراق منذ عام 2009، ثم بشكل أكثر وضوحًا بعد عام 2011، بروز موجات متتالية من الحراك الشعبي، تمحورت

مطالبها حول قضايا خدمية واقتصادية، مثل الفساد، والبطالة، وسوء الخدمات، وضعف مؤسسات الدولة. وقد تميّز هذا الحراك، في مراحله الأولى، بمحاولة واضحة لتجاوز الانقسامات الطائفية، ورفع شعارات وطنية جامعة.

إلا أن هذا الحراك واجه تحديات بنيوية، تمثّلت في قدرة النخب السياسية على إعادة احتوائه أو تفريغه من مضمونه عبر إعادة إنتاج الخطاب الطائفي، سواء من خلال التخويف من الآخر، أو عبر توظيف الانقسامات على الهوية في مواجهة المطالب الاحتجاجية. وبهذا المعنى، لم يكن تطييف الحراك نتيجة طبيعية لمطالبه، بل انعكاسًا لبنية الدولة وآليات عمل النظام السياسي.

رابعا: دور التدخلات الخارجية

لا يمكن فصل مسار الحراك والطائفية في العراق عن دور التدخلات الإقليمية والدولية، التي تفاعلت مع البنية السياسية الداخلية، وأسهمت في تعميق الانقسامات. فقد دعمت قوى إقليمية ودولية فاعلين سياسيين بعينهم، وعملت على تعزيز نفوذهم ضمن النظام القائم، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. وفي المقابل، أدّت هذه التدخلات إلى زيادة هشاشة الدولة، وإضعاف قدرتها على احتواء الاحتجاجات ضمن أطر مؤسسية سلمية.

وعليه، يظهر أن تطييف الحراك الشعبي في العراق لا يمكن تفسيره بعامل خارجي صرف، ولا ببنية اجتماعية ثابتة، بل هو نتاج تفاعل معقّد بين نظام سياسي قائم على المحاصصة، وتدخلات خارجية، وضعف مؤسسات الدولة الوطنية.

الفصل الثاني: الطائفية والحراك الشعبي في البحرين

أولا : بنية الدولة وأنماط الحكم

تختلف الحالة البحرينية بنيويًا عن الحالة العراقية من حيث طبيعة الدولة، وحجمها الديموغرافي، وأنماط الحكم السائدة فيها. فالبحرين تمثّل نموذج دولة صغيرة ذات نظام حكم مركزي، حيث تتركز السلطة السياسية والأمنية في يد الدولة، مع هامش محدود للمشاركة السياسية، على الرغم من وجود مؤسسات تمثيلية شكلية. وقد أسهم هذا النمط من الحكم في ضبط المجال العام بدرجة أعلى مقارنة بالحالة العراقية، لكنه في المقابل حدّ من قدرة النظام على استيعاب المطالب السياسية والاجتماعية المتصاعدة.

ثانيا: الطائفية في المجال السياسي البحريني

تتخذ الطائفية في البحرين طابعًا مختلفًا عن نظيرتها في العراق، إذ لا ترتبط بإعادة تشكيل النظام السياسي على أساس محاصصة، بل تظهر أساسًا في إطار الصراع بين السلطة والمعارضة. فقد ترافقت المطالب الإصلاحية التي برزت مع الحراك الشعبي عام 2011 مع خطاب طائفي، سواء من جانب بعض قوى المعارضة التي قدّمت مطالبها في إطار مظلومية طائفية، أو من جانب السلطة التي وظّفت هذا الخطاب في سياق التخويف من التغيير وربطه بمخاطر داخلية وخارجية.

بهذا المعنى، لم تكن الطائفية في البحرين تعبيرًا تلقائيًا عن انقسام اجتماعي جامد، بقدر ما كانت أداة سياسية جرى استخدامها ضمن صراع على الشرعية والتمثيل، في ظل غياب قنوات سياسية جامعة قادرة على تحويل المطالب الاجتماعية إلى مشروع وطني عابر للطوائف.

ثالثا: الحراك الشعبي وحدود تحوّله

انطلق الحراك الشعبي في البحرين بمطالب إصلاحية ذات طابع سياسي ودستوري، شملت توسيع صلاحيات البرلمان، وتعزيز المشاركة السياسية، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. غير أن هذا الحراك واجه إشكالية بنيوية تمثّلت في عجزه عن التحول إلى أغلبية سياسية وطنية، وبقائه، في كثير من مراحله، أسير تمثيل طائفي، سواء من حيث الخطاب أو من حيث قواعد التعبئة.

أدّى هذا الأمر إلى إضعاف قدرة الحراك على استقطاب شرائح أوسع من المجتمع، وفتح المجال أمام السلطة لتأطيره بوصفه تهديدًا للاستقرار الوطني، لا سيّما في ظل حساسية البيئة الخليجية تجاه أي تحولات سياسية قد تُفسَّر على أنها اختراق للتوازنات الإقليمية القائمة.

رابعا: العامل الإقليمي والدولي

يلعب العامل الخارجي دورًا مركزيًا في فهم مسار الحراك البحريني، لكن على نحو مختلف عن الحالة العراقية. فالتحركات السياسية في البحرين جرت ضمن فضاء إقليمي شديد الحساسية، حيث تتداخل اعتبارات الأمن الخليجي مع الصراع الإقليمي الأوسع. وقد أسهم هذا السياق في تضخيم البعد الطائفي للحراك، سواء من خلال الخطاب السياسي أو عبر التدخلات الأمنية المباشرة التي هدفت إلى منع انتقال عدوى الاحتجاج إلى دول أخرى في المنطقة.

وعليه، يظهر أن تطييف الحراك في البحرين لم يكن نتيجة ضعف الدولة بقدر ما كان مرتبطًا بطبيعة النظام المركزي، وضيق المجال السياسي، وارتفاع منسوب الهواجس الإقليمية، وهو ما يميّز هذه الحالة عن التجربة العراقية، رغم وجود تشابه ظاهري في حضور الطائفية داخل الخطاب العام

الفصل الثالث: المقارنة التحليلية والنتائج

أولا : المقارنة بين الحالتين العراقية والبحرينية

تُظهر المقارنة بين حالتي العراق والبحرين أن تطييف الحراك الشعبي لا يرتبط بعامل واحد، بل يتشكّل نتيجة تفاعل معقّد بين بنية الدولة، وأنماط الحكم، وطبيعة التدخلات الخارجية. ففي حين تُعدّ الطائفية في العراق جزءًا بنيويًا من النظام السياسي الذي أُعيد تشكيله بعد عام 2003، تظهر في البحرين بوصفها أداة سياسية وظيفية مرتبطة بصراع الشرعية وحدود الإصلاح السياسي.

في الحالة العراقية، أسهمت هشاشة الدولة واعتماد نظام المحاصصة في تحويل الطائفية إلى إطار مؤسسي دائم، ما جعل الحراك الشعبي يواجه بنية سياسية قادرة على إعادة إنتاج الانقسام الطائفي كلما تصاعدت المطالب الإصلاحية. أما في البحرين، فقد برزت الطائفية في سياق دولة مركزية قوية نسبيًا، لكن ذات مجال سياسي محدود، الأمر الذي دفع الصراع السياسي إلى التمظهر ضمن خطوط هوياتية.

ثانيًا: اختبار فرضيات الدراسة

تؤكّد نتائج الدراسة صحة الفرضية القائلة إن ضعف بنية الدولة وآليات إدارتها للتنوّع يسهم في تعزيز تطييف الحراك الشعبي، كما في الحالة العراقية. وفي المقابل، تُظهر الحالة البحرينية أن الطائفية يمكن أن تتعزّز أيضًا في ظل دولة مركزية قوية نسبيًا، إذا غابت القنوات السياسية الجامعة، وضاق هامش المشاركة.

كما تثبت الدراسة أن الطائفية ليست انعكاسًا مباشرًا لبنية اجتماعية ثابتة، بل أداة سياسية تُستخدم بدرجات متفاوتة تبعًا للسياق المؤسسي. وتبيّن النتائج كذلك أن التدخلات الخارجية لا تُنتج أثرًا واحدًا في جميع الحالات، بل تتفاعل مع البنى الداخلية لكل دولة بطرق مختلفة، ما يؤدّي إلى مسارات متباينة للحراك الشعبي.

ثالثًا: جدول المقارنة

جدول (1): مقارنة بين تطييف الحراك الشعبي في العراق والبحرين

البحرين	العراق	المؤشر
دولة مركزية	دولة هشة قائمة على المحاصصة	بنية الدولة
سلطة مركزية	تعددية شكلية	نمط الحكم
إصلاحي _ سياسي	اجتماعي – خدمي	طبيعة الحراك
وظيفية	مؤسسية	درجة تطييف الحراك
ضابط ومحتو	تفكيكي وتنافسي	دور العامل الخارجي
احتواء الحراك	إطالة الأزمة	مآلات الحراك

الخاتمة :

تناولت هذه الدراسة ظاهرة تطييف الحراك الشعبي في كل من العراق والبحرين، من خلال مقاربة تحليلية مقارنة هدفت إلى فهم العلاقة بين بنية الدولة، وأنماط الحكم، والتدخلات الخارجية من جهة، ومسارات الحراك الشعبي من جهة أخرى. وقد أظهرت النتائج أن الطائفية لا تمثّل سببًا جوهريًا للحراك بقدر ما تُعدّ نتيجة لتفاعل عوامل سياسية وبنيوية معقّدة.

وفي حين شكّلت الطائفية في العراق جزءًا بنيويًا من النظام السياسي، ما حدّ من قدرة الحراك على إحداث تغيير مؤسسي فعّال، برزت في البحرين بوصفها أداة سياسية ظرفية استُخدمت في سياق صراع الشرعية، في ظل ضيق المجال السياسي وارتفاع الحساسية الإقليمية. وتؤكّد الدراسة، في ضوء ذلك، أهمية بناء أطر سياسية جامعة قادرة على استيعاب التنوّع وتحويل المطالب الاجتماعية إلى مشاريع وطنية شاملة، بما يحدّ من توظيف الطائفية في الصراع السياسي.

ويمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- اختلاف الطبيعة الهيكلية: أظهرت الدراسة أن تطييف الحراك في العراق وبحرين يعود لاختلاف بنية الدولة وأنماط الحكم أكثر من كونه انعكاساً لاختلافات اجتماعية.

- الطائفية المؤسسية في العراق: في الحالة العراقية، تحولت الطائفية إلى جزء بنيوي ومؤسسي من النظام السياسي بعد عام 2003، مما جعل الحراك الشعبي يصطدم بنظام محاصصة قادر على إعادة إنتاج الانقسام لإجهاض المطالب الوطنية
- الطائفية الوظيفية في البحرين: أما في البحرين، فقد استُخدمت الطائفية كأداة سياسية وظيفية في سياق الصراع على الشرعية والتمثيل، حيث وظفتها السلطة وبعض قوى المعارضة ضمن مجال سياسي ضيق وحساسية إقليمية مرتفعة
- دور العامل الخارجي: تبيّن أن التدخلات الخارجية لا تُنتج أثراً موحداً، بل تتفاعل مع البيئة المحلية؛ ففي العراق كانت «تفكيكية وتنافسية»، بينما كانت في البحرين «ضابطة ومحتوية» للحفاظ على التوازنات القائمة.
- التوظيف السياسي: تُستخدم الطائفية في كثير من الأحيان كأداة لإدارة الصراع ومنع الحراكات الشعبية من التحول إلى مشاريع وطنية عابرة للطوائف

المصادر والمراجع :

أولًا: المراجع العربية

1. بشارة، عزمي. (2013). الطائفية، الطائفة، الطوائف المتخيَّلة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2. الجبار، فالح عبد. (2014). الدولة والمجتمع المدني في العراق. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

3. حنفي، حسن. (2011). الدين والثورة في مصر. القاهرة: مكتبة مدبولي.

4. كاظم، علي. (2016). التحولات السياسية في العراق بعد 2003. بغداد: دار الحكمة

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Anderson, L. (2011). Demystifying the Arab Spring. Foreign Affairs, 90(3), 2–7.
2. Gause, F. G. (2014). Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War. Washington, DC: Brookings Institution.
3. Haddad, F. (2011). Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity. Oxford: Oxford University Press.
4. Lynch, M. (2013). The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East. New York: PublicAffairs.

ثالثًا: التقارير والدوريات

1. الأمم المتحدة. (2011–2015). تقارير حول الأوضاع السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط.

2. منظمة العفو الدولية. (2011–2015). تقارير حقوق الإنسان المتعلقة بالاحتجاجات في العراق والبحرين.

3. هيومن رايتس ووتش. (2011–2015). تقارير حول الحراك الشعبي وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

4. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2011–2015). أوراق تحليلية حول الحراك العربي والطائفية السياسية.

5. رابعًا: الدساتير والوثائق الرسمية

6. دستور العراق. (2005).

7. دستور البحرين وتعديلاته.

8. بيانات وخطابات رسمية صادرة عن الحكومتين العراقية والبحرينية خلال فترات الحراك الشعبي.